

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار التاسع – أبريل 2019

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي-ابريل 2019

تقارير آفاق قطرية: موريتانيا

النمو الاقتصادي

من المتوقع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل معتدل خلال أفق التوقع ليصل إلى نحو 3.4 في المائة في عام 2019، و4.9 في المائة في عام 2020 مقارنة مع نمو مقدر بقيمة 2.8 في المائة عام 2018. يأتي معظم النمو المتوقع من ارتفاع النشاط الاقتصادي في قطاعات التعدين، والبناء، والزراعة، والخدمات. من شأن استمرار اعتماد الاقتصاد على صادرات السلع الأساسية أن يؤدي إلى تقلبات الأوضاع الاقتصادية بما يعكس الظروف العالمية لا سيما فيما يتعلق بأسعار المعادن، حيث من المتوقع انخفاض أسعار خام الحديد، سلعة التصدير الرئيسية في موريتانيا، إلى مستوى يقدر بنحو 60 دولاراً في المتوسط خلال أفق التوقع، مقارنة مع ذروتها التي بلغت 164 دولاراً عام 2011 وهو ما سوف يؤثر على إنتاج وصادرات الحديد. كذلك من المتوقع أن يشهد قطاع الزراعة والصيد والثروة الحيوانية نمواً جيداً العام الحالي على ضوء الجهود المتزايدة من جانب السلطات لتطوير الصيد والثروة الحيوانية كجزء من محاولات تنويع الاقتصاد، إضافة إلى الأثر الإيجابي لتوصل الجهود الدبلوماسية التي بذلتها حكومتنا موريتانيا والسنغال بنهاية عام 2018 إلى تفاهم يتم بمقتضاه استئناف الصيد الذي تم إيقافه مؤقتاً في منتصف عام 2018. كما سيساعد الانتعاش المتوقع لقطاع السياحة لاسيما في شرق البلاد على دعم النمو الاقتصادي. ستركز السياسة الاقتصادية على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في إطار الإصلاحات المنفذة بدعم صندوق النقد الدولي عبر تسهيل ائتماني موسع (Extended Credit Facility (ECF) (2017-2020). في إطار هذا التسهيل يجري التركيز على تبني عدد من الإصلاحات المالية وإعادة توجيه الاستثمارات بما يعزز الطاقات الانتاجية.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

ارتفع المستوى العام للأسعار بنحو 3.1 في المائة خلال عام 2018⁽¹⁾ مقارنة مع عام 2017، يرجع ذلك إلى الزيادة التي شهدتها أسعار كل من التبغ، والمواد الغذائية، والنقل، والترفيه والثقافة، والمطاعم، والصحة، والتعليم، والملابس، ومجموعة السكن والمياه والغاز والكهرباء والمحروقات.

يتوقع أن يتأثر معدل التضخم في موريتانيا خلال عامي 2019 و2020 بتواصل بقاء الأسعار العالمية للنقط عند مستويات منخفضة، وأثر التقلبات المناخية على الإنتاج الزراعي وحجم المعروض من المواد الغذائية في السوق المحلي. في ضوء ذلك من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.7 في المائة خلال عام 2019. أما بالنسبة لعام 2020، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.6 بالمائة.

الأوضاع النقدية

يهدف البنك المركزي إلى تحقيق مستويات مستقرة للمستوى العام للأسعار، والحفاظ على معدلات التضخم في مستويات معتدلة في ظل بعض التحديات التي تواجه إدارة السياسة النقدية المتمثلة في تداول الأموال خارج القنوات الرسمية. خلال أفق التوقع ستواصل الحكومة الموريتانية مساعيها للحد من تسرب العملة خارج القنوات الرسمية لتحسين فعالية السياسة النقدية.

الأوضاع المالية

من المتوقع أن تحقق الموازنة العامة للدولة عجوزات خلال أفق التوقع في إطار استمرار اعتماد الموازنة العامة على إيرادات التعدين التي تسهم بنحو ثلث الإيرادات الكلية، وزيادة مستويات الاتفاق الاستثماري. سيخفف من حدة العجز خلال عام 2020 الارتفاع التدريجي المتوقع لعائدات التعدين مع التحسن المرتقب لأسعار الحديد خلال عام 2020.

يعتبر الانفاق الرأسمالي على المشروعات في مجالات الزراعة، وصيد الأسماك، والبنية التحتية ركيزة أساسية تتمكن الحكومة من خلالها من استخدام أدوات المالية العامة للحد من الفقر وخفض معدلات البطالة بين الشباب. من المتوقع خلال

¹ المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا، (2018) المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، ديسمبر.

عامي 2019 و2020 أن يستمر العجز في الموازنة العامة للدولة عند مستويات مقبولة تتراوح حول 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

القطاع الخارجي

من المتوقع أن يبلغ العجز بالميزان الجاري حوالي 325 مليون دولار يمثل نحو 6.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019، مقارنة مع عجز قدره 290 مليون دولار بما يعادل نحو 5.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018.

فيما يتعلق بالتوقعات لعام 2020، من المتوقع زيادة العجز بميزان المعاملات الجارية ليلبلغ حوالي 335 مليون دولار تمثل نحو 6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الدارة الاقتصادية والتمويلية

صندوق النقد العربي

مبنى: 2821، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6526434

البريد الإلكتروني: economic@amf.org.ae

Website: <http://www.amf.org.ae>